

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

دكتور / خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة بالمعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - بمدينة الشروق

المقدمة :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة بشكلٍ كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية وخاصةً مصر ، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي ، حيث يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المُضيف، وكذلك المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومساهمته في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر .

كما أن تدفق الاستثمار الى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار ؛ وهذه هي مشكلة مصر الحالية لذلك يجب السعي دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تذبذب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر ؛ رغم ما تمثله من أهمية كمساهم في النمو الاقتصادي ، ورغمما شهده الاقتصاد المصري من تحولات

هيكلية مع بداية التسعينيات؛ إلا أن مناخ الاستثمار في مصر، والعقبات والتحديات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية والأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر كان لها أثر سلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمصر لدرجة بلوغها قيمة سلبية عام ٢٠١١ حيث بلغت نحو - ٤٨٢,٧ مليون دولار بسبب أحداث ثورة ٢٥ يناير ، ورغم تدفق تلك الاستثمارات إلى مصر وتزايد حجمها في بعض الفترات حيث بلغت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بنحو ١١,٥٧٨,١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ؛ إلا أنه لم يتسنى تحديد مدى انعكاسها على النمو الاقتصادي في مصر ؛ وهذا ما سيتم تقييمه ودراسته في هذا البحث وذلك من خلال تقييم أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

أهداف البحث:

- ١ - تحديد مجالات وحوافز ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٢ - دراسة أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- ٣ - دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي كالصادرات ، الواردات ، الانفتاح الاقتصادي ، معدل البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة.
- ٤ - اقتراح بعض السياسات لكيفية استعادة الاقتصاد المصري من الاستثمار الاجنبي المباشر أقصى استفادة ممكنة وذلك من خلال تعظيم الآثار الايجابية له وتقادي المعوقات التي تحول دون تحقيق الهدف منه .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة أثر وحجم ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في مصر ، و العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية. حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية وبشكل كبير في تغطية النقص في المدخرات المحلية والتي يعاني منه

العديد من الدول النامية ومنها مصر ، حيث تضعف لديها القدرة على تعبئة المدخرات المحلية نظراً لانخفاض الدخل لديها ، ولتيسنى لصانع القرار في مصر من معرفة مدى تأثير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد القومي ومن ثم وضع الخطط والسياسات المحفزة لتدفق المزيد من الاستثمارات .

فروض البحث :

- ١- يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر .
- ٢- يوجد تأثير إيجابي للنتاج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٣- يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في مصر .

حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية .
الحدود الزمانية : فترة الدراسة تبدأ من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥ حيث شهد الاقتصاد المصري تحولات هيكلية مع بداية التسعينيات وذلك مع التحول نحو الاقتصاد الحر وتقليل دور الدولة ، كما شهدت مصر بعض الأحداث السياسية والتي من أبرزها الأحداث التي مرت بالبلاد من عام ٢٠١١ وما تلاها من أحداث أثرت وما زالت تؤثر على حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي تنعكس سلباً على مناخ الاستثمار في مصر .

منهج البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم:

١_ المنهج الوصفي التحليلي لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته وحوافزه في مصر خلال فترة الدراسة .

٢_ المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في مصر ؛ وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو إجمالي الناتج المحلي ، والمتغيرات المستقلة وتتضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومتغيرات أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي .
مصادر

البيانات والإحصاءات:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة بواسطة عدة جهات مختلفة .

- البنك الدولي .
- المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي .
- جامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- البنك المركزي المصري .
- وزارة التخطيط .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

خطة البحث :

أولاً : الإطار النظري والدراسات السابقة:

١- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر :

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو في الفكر الاقتصادي .
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته .
- ٢- الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث .

ثانياً: القوانين والتشريعات ومناخ الاستثمار في مصر .

ثالثاً : تقييم مناخ الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية .

١- مفهوم مناخ الاستثمار وأهم مؤشراتته .

٢- تقييم مناخ الاستثمار في مصر وفقاً للمؤشرات الدولية .

رابعاً : تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥ .

خامساً : نموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات ذات العلاقة .

سادساً : أهم النتائج والتوصيات .

أولاً : الدراسات السابقة والإطار النظري :

١ - الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه موضوعاً ذو أهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء الا ان هذه الدراسة مختلفة كونها تتناول الحالة المصرية دون مقارنات بدول اخري معتمدة في ذلك على منهج وصفي واخر بنموذج تطبيقي قياسي كما أنها تتميز بحدائة الفترة الزمنية المستخدمة (١٩٩٠-٢٠١٥) وفيما ياتي محاولة لاستعراض اهم تلك الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة :

أ - دراسة (Salts ١٩٩٢)^١ عن الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث :

واعتمدت الدراسة على تحليل مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ل (٧٥) دولة نامية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك

ارتباطاً عكسياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م ، كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية لا تتفق مع نظرية بعينها .

ب - دراسة Chen 1995ⁱⁱ :

أوضح "Chen" وآخرون في دراستهم عام ١٩٥٥ أن نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات الصينية أنها زادت من ٠,٣% عام ١٩٨٤ إلى أكثر من ٥% عام ١٩٨٨، و ١٢% عام ١٩٩٠ وما يقرب من ١٧% عام ١٩٩١ ووصلت هذه النسبة إلى ٣٠% من الصادرات الصينية عام ١٩٩٣ وذلك بسبب توافر العديد من المقومات أهمها هي إتباع الصين إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

ج - دراسة Hong 1997ⁱⁱⁱ :

قام بدراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا من خلال تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية المصاحبين له وأوضحت نتائج الدراسة نجاح الجانب الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الادارية بفضل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

٤ - دراسة Thomsen 1999^{iv} :

بالتطبيق على دول الآسيان فقد أوضحت أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الاجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى لحدوث النمو الاقتصادي في تلك الدول .

د - دراسة (كريمة فرحي ٢٠٠١)^v :

(أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس) حيث ركزت الباحثة خاصة في الدراسة المقارنة على أهمية

الاستثمار الأجنبي المباشر واكتفت بدراسة آثاره على مدى امتصاص البطالة وعلى ميزان المدفوعات ، كما بينت من خلال نتائج نفس الدراسة دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولتين .

هـ - دراسة (رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل ٢٠٠٣)^{vi} :

(إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية) ، إذ توصل الباحث إلى تقديم إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها عن أهم عوامل الجذب و مشاكل الاستثمار التي تواجه هذه الشركات في مصر حتى عام ٢٠٠٢ بعدما أشار إلى تجربة كل من كوريا الجنوبية و الصين في جذب الشركات متعددة الجنسيات .

و- دراسة (معاوية أحمد حسين ٢٠٠٩)^{vii} :

(الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الدراسة تختبر وتحلل الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في ست دول (المملكة العربية السعودية؛ دولة الإمارات العربية المتحدة؛ سلطنة عمان؛ قطر؛ الكويت والبحرين) ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار إلى أي مدى استطاعت هذه الدول أن تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو والتكامل الاقتصادي وكذلك ما هي المقاييس والسياسات التي طبقت بغرض جذب راس المال لأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

ل- دراسة ٢٠١٠، Osinubi،^{viii}

(الاستثمار الاجنبي الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا) ،هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تأثير الاستثمار الأجنبي الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن الاستثمار الأجنبي الخاص والاستثمار المحلي ارتبطت بشكل إيجابي بنمو صافي الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي في نيجيريا ، وأن القطاع الخاص الأجنبي له تأثير إيجابي كبير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. و أن الاستثمار الأجنبي الخاص لا يمكن تجاهلها في القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

٢ - الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم. حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هاماً من مصادر التمويل، خاصةً في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

أ - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرّف بأنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية لهدف إقامة مشروع إنتاجي ، تسويقي ، إداري في الأمد الطويل .^{ix}

أما البنك الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه :

استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى غير الدولة الأم على أن يكون للمستثمر حصة من الملكية تتيح له ١٠ % من القوة التصويتية للإدارة^x

كما يُعرف بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد دولة أخرى ، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠ % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات الأعمال ، ومن عدد الأصوات فيها ، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيه في إدارة المؤسسة .^{xi}

عَرَفَ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) (United Nation Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه ذلك الاستثمار الذي يمتد أمده ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن ١٠ % من المشروع .^{xii}

ب - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الفكر الاقتصادي:

إنَّ الجدوى من الاستثمارات الأجنبية يعتبر محوراً هاماً، و فيما يلي سيتم عرض وجهة نظر كلاً من الفكر الكلاسيكي والفكر النيوكلاسيكي في هذا الخصوص .

- الفكر الكلاسيكي :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتوجيه المدخرات إلى الاستثمار في الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات وفقاً للفكر الكلاسيكي، وأنَّ التقدم التكنولوجي الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في التأثير على

معدل النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنّ هناك اختلاف في وجهات النظر لدى الكلاسيكيين من حيث تأثيره على معدل النمو الاقتصادي. حيث يرى البعض أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، إذا وفّرت الدولة المضيفة البيئة الاستثمارية المناسبة والمقومات اللازمة لجذبه^{xiii}.

- الفكر النيوكلاسيكي :

يرى الفكر النيوكلاسيكي ان العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي تتضح في عدد من النماذج منها نموذج (سولو- سوان), فقد أوضح سولو Solow أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل, تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير, ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادي physical capital, فقد أشار سولو إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

أما عن علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في ظل نموذج (هارود- دومار), حيث يشير هذا النموذج من خلال Firebaugh عام ١٩٩٢ إلى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الإستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى إرتفاع النمو الإقتصادي في الدول المضيفة, وبالتالي فهو أشار ضمناً إلى العلاقة التكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي. كما أشار Harrod إلى التغير الفنى الطبيعي والذي قصد به إكتشاف طرق إنتاجية جديدة في دالة الإنتاج وبالتالي فإن هذا يعد اهتماماً بالإستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا متقدمة تساهم في زيادة انتاجية عناصر الإنتاج^{xiv}.

ج - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أن له آثار إيجابية عديدة من أهمها :

- المساهمة في سد فجوة (الادخار - الاستثمار) حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية بالدول النامية ويتفوق على المصادر الأخرى كالقروض وما يتبعها من أعباء تمويلية متمثلة في شروط الاقراض المجحفة ، كما يتفوق على المعونات والتي تعتمد أولاً وأخيراً على العلاقات السياسية بين الدول المانحة والمتلقية .^{xv}

- يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكلٍ كبير في الدول النامية ومنها مصر.

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة^{xvi}.

- كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية ومنها مصر، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية^{xvii}.

- المساهمة في سد فجوة الإذخار الإستثمار في الدول المضيفة وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الإستثمارات المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي خاصة

في ظل تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها^{xviii}.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق^{xix}.

- ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة إضافة إلى الثروة المتركمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد^{xx}

د - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة .

١- المحددات الأساسية لجذب الاستثمار :

أ - مدى توافر الاستقرار السياسي:

حيث يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه ، ويتوقف عليه الاستثمار . حتى وإن كان المردود المتوقع للاستثمار كبيراً، لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي ، فوجود بيئة مستقرة وأمنة تُعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأن المستثمرين الأجانب لا يقبلون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار قد تؤدي بهم إلى الخسارة.

ب. الاستقرار الاقتصادي :

ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على المناخ الاقتصادي للاستثمار - ما يتعلق بالاستقرار المالي على مستوى الإقتصاد الكلي:

كتوازن الموازنة العامة للدولة وتوازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف حيث يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات، ويؤثر معدل الصرف الأجنبي على تدفق الإستثمار من ناحيتين:

الأولى: تتمثل في إنخفاض قيمة العملة المحلية في البلد المضيف والذي يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع مما يحفز المستثمر الأجنبي إلى مزيد من الإستثمارات، حيث أن تخفيض قيمة العملة تشجع على إعادة إستثمار أرباح الشركات بدلاً من تحويلها للخارج، حيث تتحقق ميزة تنافسية سعرية تسهل عملية التصدير ولكن مع إستمرار إنخفاض قيمة العملة المحلية قد تتراجع الشركات الأجنبية عن الإستثمار في البلد المضيف نتيجة إستمرار الإنخفاض وتدهور سعر الصرف لإنعكاس ذلك على قيمة التحويلات للخارج.^{xxi}

الثانية: وهي تتعلق بمدى إستقرار سعر الصرف في البلد المضيف حيث أن إستقرار سعر الصرف يؤدي إلى إستقرار حصيلة الأرباح المحولة إلى الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الإستثمارات في الدولة المضيف. ومعدل الفائدة^{xxii}.

- ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفه :

كالسياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخصخصة، السياسة التمويلية^{xxiii}.

٢ - المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

أ . حجم السوق المحلي :

وحجم السوق المحلي يمكن قياسه من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج، فكلما إتسع حجم السوق زادت فرص المستثمرين من الإستفادة من وفورات الحجم الكبير ولذا فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تركز نشاطها في المناطق التي يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخول المتاحة للإنفاق .

ب- توافر الموارد الطبيعية والعمالة الماهرة :

يعتبر توافر الموارد الطبيعية من أهم محددات الإستثمار الأجنبي في البلد المضيفة مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية ، والمعادن وكذلك فإن الموارد الطبيعية من الممكن أن تضيف على الدول المضيفة ميزة نسبية خاصة الدول النامية وذلك لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

حيث أن الموقع الذي تنتج به السلعة يتحدد بوفرة الموارد سواء من حيث المواد الخام والعمالة الماهرة، على سبيل المثال مناجم الألمونيوم توجد حيثما وجدت مادة البوكسيت كذلك فإن مصانع الألمونيوم تُقام حيث توجد مصادر الطاقة الرخيصة ، وأيضاً فإن مصانع السكر تُنشأ بالقرب من حقول قصب السكر والبنجر .

ج - البنية الأساسية:

تمثل البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط إقتصادي ناجح وفعال ، وتُعد من العوامل التي تجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالتطور في وسائل النقل والمواصلات يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتمثلة في تكاليف النقل والبنية الأساسية يساهم في تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر. فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تُواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية^{xxiv} .

كما أن وسائل الإتصالات الحديثة توفر اتصال مباشر وسريع بين فروع الشركات فى البلدان المضيفة والشركات الأم فى البلدان المتقدمة، وكذلك توافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على إستيعاب التكنولوجيا المصاحبة للإستثمار الأجنبى المباشر، ويؤدى إلى مزيد من الإستثمارات لأن المستثمر الأجنبى حينها يثق فى قدرات العمالة المدربة والماهرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للإستثمار.

د . المحددات القانونية والتشريعية والضريبية:

ومن أهم المحددات عملية إستقرار التشريعات التى تحكم عمل الإستثمار الأجنبى المباشر فى البلد المضيف حيث أن عملية التشريعات توضح مدى اهتمام الدولة المضيفة بجذب المزيد من الإستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية فى البلد المضيفة يمكن أن تزيد المزايا النوعية للإستثمار المحلى والأجنبى. كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الإحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشروعات أو البنوك.

ومن الممكن أيضاً أن تؤثر الإصلاحات التشريعية على نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبى فى المشروعات القائمة فى الدولة وكذلك درجة الحرية فى التوظيف ، وعلى مدى قدرة المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه إلى الخارج^{xxv}.

ثانياً: القوانين والتشريعات ومناخ الاستثمار في مصر :

١- أهم القوانين والتشريعات الخاصة بتحفيز الاستثمارات في مصر^{xxvi}:

أ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بالرغم من أن الاقتصاد المصري قد استهل سياسة الانفتاح منذ صدور القانون رقم ٦٥ لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، والذي يتضح من

عنوانهانه قد قصر الاستثمار وحوافزه على رأس المال العربي وفي المناطق الحرة فقط .

إلا أن البداية الحقيقية للسياسة الاقتصادية الجديدة جاءت عام 1974 مع صدور القانون رقم 43 . لذلك يمكن اعتبار القانون 43 لسنة 1974 أهم التشريعات التي حددت بوضوح التوجهات بعيدة المدى للاستثمار في مصر ، فهو يمثل بداية التحول الأساسي في منهج إدارة الاقتصاد القومي باتجاه آليات السوق ، والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وقد عدّل هذا القانون بالقانون رقم 32 لسنة 1977 الذي أتاح للاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي، مع قصر بعض الأنشطة على الاستثمار المحلي، واشترط مشاركة هذا الاستثمار مع الاستثمار العربي أو الأجنبي في بعض الأنشطة الأخرى.

ب - القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ :

ويعد القانون 159 لسنة 1981 من أهم القوانين التي شجعت رأس المال المصري للاستثمار في المجالات التي حددها القانون 43 لسنة 1974 ، والتمتع بالإعفاءات والمزايا والاستثناءات المنصوص عليها في القانون لرأس المال العربي والأجنبي فيما عدا تحويل الأرباح . وهو أمر طبيعي بحسب ان المشروع برأسمال مصري. وبذلك فقد ساوى هذا القانون بين المستثمر المصري الذي ينشئ شركة وفقا لاحكامه برأس المال مصري كامل دون أن يتضمن مكونا أجنبيا، وبين المستثمر الذي يتمتع بمزايا القانون رقم 43 لسنة 1974 ويلاحظ أن هذا القانون قد استخدم سياسة الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار في إطار التوجه العام للسياسة الاقتصادية المصرية، حيث تقرر إعفاء الشركات المندمجة ومساهمها، وإعفاء الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج.

ج - قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ :

صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر . وتلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون .

د - قانون الاستثمار رقم 17 لسنة ٢٠١٥ :

تمتع جميع الاستثمارات المقامة في مصر بالمعاملة العادلة والمنصفة والمساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المحلي والأجنبي مع استثناء وحدات الجهاز الإداري للدولة وكافة الشركات المملوكة للدولة وحق المستثمر في إنشاء، وتملك المشروعات وجني أرباحه وتحويلها دون قيود وتصفيتهما وتحويل ناتج هذه التصفية، والتزام الدولة باحترام ونفاذ العقود التي تبرمها وأنه ل يتمتع الاستثمار المقام بناءً على غش أو تدليس أو فساد بالحماية ويكون إثبات ذلك بحكم قضائي. حق المشروعات الاستثمارية في استيراد ما تحتاج إليه دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين وعدم جواز تأميم الشركات أو فرض الحراسة أو الحجز الإداري على الشركات إلا بأمر أو حكم قضائي ولا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع مقدماً، وتحديد قيمة التعويض العادل بأنهما يعادل القيمة الاقتصادية للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق على صدور القرار، علاوة على إلزام الهيئة العامة للاستثمار بتوفير البيانات والإحصائيات والمعلومات لمزاولة المشروع الاستثماري لنشاطه، وقيام الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء قاعدة بيانات كاملة بخرائط تفصيلية على مستوى الجمهورية محددًا عليها كافة العقارات والأراضي المتاحة للاستثمار وتتضمن الموقع والمساحة والسعر التقديري والأنشطة الاستثمارية الملائمة لطبيعتها ومواد أخرى كثيرة.

٢ - تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر وفقاً لبعض المؤشرات الدولية:

(أ) مفهوم مناخ الاستثمار :

يعرف بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد معين^{xxvii} .
 أو على حسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية^{xxviii} .
 وبناءً على ما تقدم فإن مناخ الاستثمار يتكون من العناصر الأساسية التالية (المناخ الاقتصادي ، المناخ السياسي والأمني ، المناخ القانوني والتشريعي ، المناخ الثقافي والاجتماعي) .

(ب) مناخ الاستثمار وأهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر :

- المناخ الاقتصادي وأهم معوقاته :

تتضافر مجموعة من العوامل والمؤشرات الاقتصادية لتحديد المناخ الاستثماري ومدى جذبته للاستثمارات في مصر ومنها على سبيل المثال :

- **معدل التضخم :** اتسمت معدلات التضخم خلال فترة الدراسة بالتضخم بالتذبذب حيث بلغ نحو ٢٠ % عام ١٩٩١ ، ثم بلغ نحو ٨% عام ١٩٩٤ ، ثم انخفض إلى نحو ٢,٧ % عام ٢٠٠٠ ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى نحو ١٨,٣ % عام ٢٠٠٨ ، ثم ارتفع معدل التضخم إلى أرقام قياسية إلى نحو ٢٥ % عام ٢٠١٦^{xxix} .

- **أسعار الصرف :** حيث تذبذبت أسعار الصرف خلال فترة الدراسة حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار نحو ١,٥٥ جنيه ، ثم ارتفع إلى نحو ٦ جنيه عام ٢٠٠٤ ، ثم ارتفع إلى نحو ٧,٧ جنيه في بداية عام ٢٠١٥ ثم شهد عدة

ارتفاعات وخاصة في السوق الموازية حتى بلغ نحو ٢٠ جنيه بالبنوك في نهاية عام ٢٠١٦^{xxx}.

- **عجز الموازنة المصرية** : حيث اتسم بمعدلات عجز مرتفعة خلال فترة الدراسة على النحو التالي :حيث بلغ عجز الموازنة نحو ١٢ % للعام المالي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ثم انخفض إلى نحو ٦,٨ % للعام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، ثم مالبت أن ارتفع مرة أخرى إلى نحو ١٤ % في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، وبلغ نحو ١٣,٦ % للعام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، ثم بلغ نحو ١١,٥ % في العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات^{xxxi} ، وتعد هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط المعدلات العالمية .

- **ارتفاع تكلفة العمالة وافتقاد المهارة** : على الرغم من الوفرة النسبية لعنصر العمل في مصر ؛ فإن القواعد الخاصة بالتعيين وترك الخدمة تمثل تكلفة مرتفعة نسبياً مما يقلل من استقبال الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن العمالة الرخيصة خاصة في الصناعات كثيفة العمل^{xxxii} .

- المناخ السياسي والأمني :

عانت مصر من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة الأحداث السياسية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وأحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، من كان له أثر واضح على خروج العديد من الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة ، والتأثير السلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير وصل إلى نحو - ٤٨٢,٧ مليون دولار عام ٢٠١١ ، بالمقارنة بعام ٢٠١٠ حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر نحو ٦,٣٨٦ مليار دولار ، وكانت قد بلغت أوجها في عام ٢٠٠٧ حيث بلغت نحو ١١,٥٧٨ مليار دولار للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والتشريعية^{xxxiii} .

المناخ الإداري والتشريعي :

الاجراءات الإدارية والبيروقراطية من الأمور التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وخاصة إذا كانت القواعد القانونية والاجراءات الإدارية تفتقد للشفافية على مستوى الحكومة المركزية أو الأقاليم أو المحافظات ، ورغم أن الحكومة المصرية تعلن دائماً عن سعيها نحو سن قوانين وتشريعات لتبسيط اجراءات الاستثمار وإزالة العقبات من أمام المستثمرين ؛ إلا أن الواقع العملي يتسم بالبيروقراطية والتي تمثل مشكلة وعقبة تواجه المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب^{xxxiv}.

المناخ الثقافي والاجتماعي :

يتسم المناخ الثقافي والاجتماعي بوجود عقبات اجتماعية وثقافية عديدة من أهمها^{xxxv}:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع وعدم وجود دراية كافية لديهم فيما يتعلق بأهمية الادخار والبورصة والاختلافات فيما بينهما
- ضعف السياسات التعليمية وبالتالي التأثير السلبي على كفاءة القوى العاملة .
- ٣- أهم المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر^{xxxvi} :

(أ) مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index)

يعد المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون ١٠٩ مؤسسة عالمية وقيس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ، ولقد ظهر هذا المؤشر عام ١٩٧٩ ، ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما : مؤشر التنافسية المستقبلية ، ومؤشر الأعمال التنافسية .

(ب) مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)

أصدره معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام ١٩٩٥ ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ويتكون من عشرة عوامل ذات أوزان متساوية .

(ج) مؤشر الحكومة الالكترونية (E – Government) :

وهي تحول المؤسسة الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين وبصفة خاصة رجال الأعمال المقيمين والأجانب بشكل أفضل وأسرع .

(د) مؤشر المخاطر القطرية :

تصدره مؤسسة Political Risk Service من خلال تقارير تصدرها عن مختلف الدول وتقوم بترتيبها فيما يتعلق بدرجة المخاطر السياسية والاقتصادية والتمويلية . بالإضافة لبعض المؤشرات الدولية الأخرى التي تقيس وتقيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم .

٤ - تقييم مناخ الاستثمار في مصر في ضوء نتائج تقرير التنافسية الدولية لعام (٢٠١٤ - ٢٠١٥)

(١) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية على مدار الفترة الزمنية (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥) .

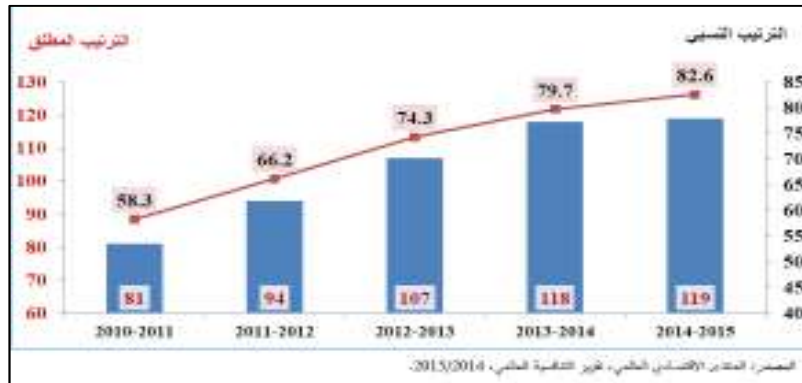
تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية على مدار الخمسة أعوام السابقة كالتالي

جدول (١) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية على مدار الخمسة أعوام (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥) .

السنة	الترتيب المطلق من ١٣٠ دولة	الترتيب النسبي %
٢٠١١ / ٢٠١٠	٨١	٥٨,٣
٢٠١٢ / ٢٠١١	٩٤	٦٦,٢
٢٠١٣ / ٢٠١٢	١٠٧	٧٤,٣
٢٠١٤ / ٢٠١٣	١١٨	٧٩,٣
٢٠١٥ / ٢٠١٤	١١٩	٨٢,٦

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي (٢٠١٥ / ٢٠١٤)

شكل (١) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية على مدار الخمسة أعوام (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥)



(ب) ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الأعمال والابتكار ، ومحفزات الكفاءة:

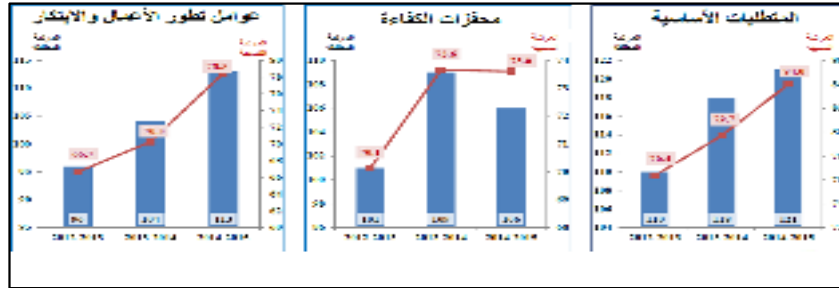
انخفض ترتيب مصر في مؤشري المتطلبات الأساسية ، وعوامل تطور الأعمال والابتكار؛ وتحسن ترتيبها في مؤشر محفزات الكفاءة كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (٢) ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الأعمال والابتكار ، ومحفزات الكفاءة (٢٠١٥ / ٢٠١٤ - ٢٠١٣ / ٢٠١٢)

محفزات الكفاءة		تطور الأعمال والابتكار		مؤشر المتطلبات الأساسية		
المرتبة النسبية المطلقة %	المرتبة المطلقة	المرتبة النسبية %	المرتبة المطلقة من ١١٥	المرتبة النسبية %	المرتبة المطلقة من ١٢٢	
٧٠	١٠١	٦٦,٧	٩٦	٧٦,٤	١١٠	٢٠١٣ / ٢٠١٢
٧٣,٦	١٠٩	٧٠,٣	١٠٤	٧٩,٧	١١٨	٢٠١٤ / ٢٠١٣
٧٣,٦	١٠٦	٧٨,٥	١١٣	٨٤	١٢١	٢٠١٥ / ٢٠١٤

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي (٢٠١٥ / ٢٠١٤)

شكل (٢) ترتيب مصر في مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الأعمال والابتكار ، ومحفزات الكفاءة (٢٠١٥ / ٢٠١٤ - ٢٠١٣ / ٢٠١٢)



المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي (٢٠١٥ / ٢٠١٤)

حيث كان من أبرز نقاط الضعف في مؤشر المتطلبات الأساسية في عام ٢٠١٥ / ٢٠١٤

العوامل المؤسسية :

- الإرهاب (143)
- العنف والجريمة (137)
- انخفاض فعالية مجالس إدارات الشركات (136)

- إهدار الإنفاق الحكومي (130)
- تدني جودة البنية الأساسية (125)
- عدم استدامة إمدادات الكهرباء (121)

الاختلالات الاقتصادية الكلية

- عجز الموازنة العامة للدولة (142)
 - تقادم الدين العام (125)
 - تدني معدل الادخار القومي (١٢٢)
- وكان من أبرز نقاط الضعف في مؤشر محفزات الكفاءة في عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥
- جودة التعليم الأساسي (١٤١)
 - جودة التعليم العالي والتدريب (١١١)
- كفاءة سوق العمل :

- انخفاض مشاركة الإناث (١٣٩)
- عدم الاعتماد على الإدارة الاحترافية (١٣٤)
- عدم الربط بين الانتاجية والأجر (١٣١)

سوق المال :

- عدم توفر الخدمات المالية (١٢٩)
 - صعوبة الحصول على الائتمان (١٢٩)
- أبرز نقاط الضعف في تطور الأعمال والابتكار هي :
- انخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي (١٣٥)
 - تدني انفاق شركات على البحث والتطوير (١٣٣)
 - انخفاض التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث العلمي والتطوير (١٣٣)
- (ج) تقييم أداء الاقتصاد المصري وفقاً للركائز الأثني عشر لمؤشر التنافسية العالمي للفترة (٢٠١٢ / ٢٠١٣ _ ٢٠١٤ / ٢٠١٥):

انخفض أداء الاقتصاد المصري في معظم الركائز ال ١٢ لمؤشر التنافسية العالمي في تلك الفترة مما أدى لحصولها على نقاط أقل في هذه الركائز واقتربها أكثر وأكثر من الشكل التالي :

شكل (٣) تقييم أداء الاقتصاد المصري وفقاً للركائز الأثني عشر لمؤشر التنافسية العالمي للفترة (٢٠١٢ / ٢٠١٣ _ ٢٠١٤ / ٢٠١٥) :



(د) تقييم أداء الاقتصاد المصري وفقاً للركائز الإثني عشر لمؤشر التنافسية العالمي بالمقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (٢٠١٢ / ٢٠١٣ _ ٢٠١٤ / ٢٠١٥) :

شكل (٤) تقييم أداء الاقتصاد المصري وفقاً للركائز الأثني عشر لمؤشر التنافسية العالمي بالمقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (٢٠١٢ / ٢٠١٣ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥):



حيث يتضح من الشكل السابق انخفاض أداء الاقتصاد بالمصري في معظم الركائز الـ ١٢ لمؤشر التنافسية العالمي مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تلك الفترة مما أدى لحصولها على نقاط أقل في هذه الركائز من الدول المذكورة

٥ - تقييم مناخ الاستثمار في مصر وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠١٥ :

جاء ترتيب مصر في المرتبة ١٢٤ من أصل ١٨٤ دولة عالمياً ، وفي المرتبة ١٢ على مستوى الشرق الأوسط من أصل ١٥ دولة . وفيما يلي جدول يوضح تقييم مصر في المؤشرات الفرعية الخاص بمؤشر الحرية :

جدول (٣) 2015 Index of Economic Freedom World Ranking

INDEX	WORLD RANKING
Overall score	55.2
Change From 2014	2.3
Property Rights	20
Freedom from computation	32
Fiscal Freedom	85.2
Government Freedom	68
Business Freedom	65.4
Labor Freedom	53.6
Monetary Freedom	67.4
Trade Freedom	70
Investment Freedom	50
Financial Freedom	40

المصدر : The Heritage Foundation , 2015 Index of Economic Freedom World Ranking
Promoting Economic Opportunity and Prosperity

ثالثاً - تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) :

جدول (٤) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة (١٩٩٠ -

٢٠١٥)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (الـمليون دولار الأمريكي)	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (الـمليون دولار الأمريكي)	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (الـمليون دولار الأمريكي)
1990	734,000	1999	1,065,300	2008	9,494,600
1991	253,000	2000	1,235,000	2009	6,711,600
1992	459,000	2001	509,900	2010	6,385,600
1993	493,000	2002	646,900	2011	-482,700
1994	1,256,000	2003	237,400	2012	2,797,700
1995	598,000	2004	1,253,300	2013	4,192,200
1996	636,000	2005	5,375,600	2014	4,783,200
1997	890,550	2006	10,042,800	2015	6,885,000
1998	1,076,000	2007	11,578,100		

المصدر: World Bank, World Development Indicators, Database online.

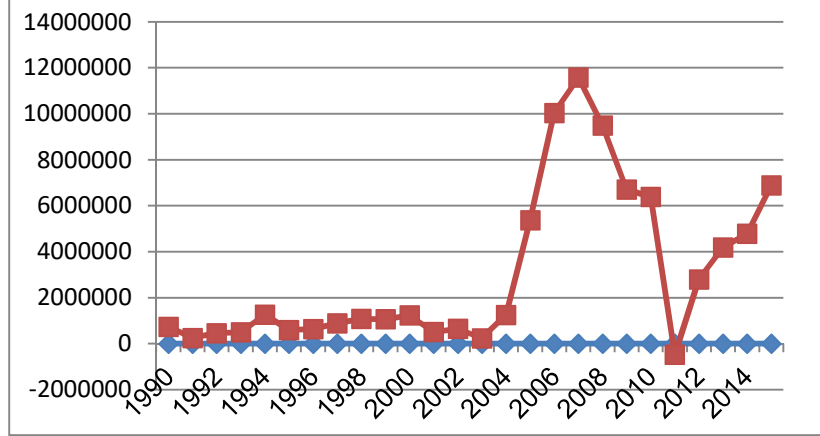
يتضح من الجدول (٤) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر قد شهدت نمواً ضعيفاً في الفترة من عام ١٩٩٠ حيث بلغت نحو ٧٣٤ مليون دولار وحتى عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت لتصل إلى نحو ٢٣٧ مليون دولار وهي الفترة التي بدأت الدولة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ثم ما لبثت أن ارتفعت بشكل مضطرد بداية من عام ٢٠٠٤ حيث بلغت نحو ١,٢٥٣ مليار دولار وترجع تلك الزيادة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول من ٥٦ % إلى ٧٢ % وذلك من إجمالي إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال نفس الفترة^{xxxvii} .

وكذلك ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عامي (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) حيث بلغت نحو ٥,٣٧٥,٦٠٠ ، ١٠,٠٤٢,٨٠٠ ، ١١,٥٧٨ مليار دولار على الترتيب على الترتيب وتعزى هذه الزيادة الكبيرة والمضطردة كنتيجة لبيع

شركات محلية لمستثمرين أجانب^{xxxviii} وبعض الحوافز التي قدمتها الدولة في تلك الفترة لجذب المزيد من الاستثمارات ومن أهمها تعديل النظام الضريبي في مصر عام ٢٠٠٥ ، حيث استهدف هذا التعديل بالأساس تبسيط النظام الضريبي المصري وتطبيق نظام الإعفاءات، والتي تضمن الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات وأنصبة المشاركين فيها مدي أوسع من حيث المناطق التي تقام فيها الاستثمارات والمدد التي بدأت من ٥ سنوات ووصلت الي ٢٠ سنة في بعض الحالات التي تولي تحديدها القانون، وذلك تشجيعاً أيضاً على الخروج من الوادي الضيق إلي المناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة، ورغم تلك الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر في تلك الفترة إلا أنه يعد زيادة في القيم المطلقة فقط حيث تم توجيهها إلى الاستثمارات البترولية أو كنتيجة لبيع شركات محلية للأجانب (الخصخصة) ، ولم تكن إضافة إلى المشروعات الانتاجية سواء كانت صناعية أو زراعية .

أما في عام ٢٠١١ فقد انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يكاد يكون قد انعدم في تلك السنة ، ناهيك عن خروج بعض الاستثمارات نتيجة للاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي صاحبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ، ثم بدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق مرة أخرى ولكن بشكل ضعيف من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ حيث بلغت الاستثمارات الواردة إلى مصر نحو ٢,٧٩٨ ، ٤,١٩٢ ، ٤,٧٨٣ ، ٦,٨٨٥ مليار دولار على الترتيب ، وذلك نظراً لعودة الحياة السياسية مرة أخرى رغم حالة عدم الاستقرار النسبي والأحداث السياسية والأمنية التي توالفت في تلك الفترة ، مما كان له أثرٌ واضح على عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية على العودة بنفس القوة والزمخم التي كانت عليه قبل عام ٢٠١١ .

شكل (٥) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجمهورية مصر العربية للفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٥)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي بالجدول رقم (٤).

رابعاً: نموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في مصر.

١- دالة العلاقة بين النمو الاقتصادي وعض المتغيرات الاقتصادية

$$Y = a + \beta_1 FDI + \beta_2 OP + \beta_3 U + \beta_4 G + E$$

متغيرات الدراسة :

Y الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن النمو الاقتصادي

١- FDI الاستثمار الأجنبي المباشر

٢- OP الانفتاح الاقتصادي

٣- G الإنفاق الحكومي

٤- U البطالة

٥- In التضخم

٦- Exc سعر الصرف

جدول (٥) تطور المتغيرات الاقتصادية المتعلقة الدراسة القياسية

السنوات	النتاج المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر	الواردات	الصادرات	البطالة	التضخم	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)
1990	43,130,416,913	734,000	14,109,376,716	8,646,612,831	9.00	16.76	1.55
1991	36,970,555,899	253,000	13,233,865,636	10,283,582,453	9.60	19.75	3.13800833
1992	41,855,986,519	459,000	12,938,946,228	11,885,776,186	9.00	13.64	3.32174833
1993	46,578,631,453	493,000	14,015,606,242	12,034,813,926	10.90	12.09	3.3525175
1994	51,897,983,393	1,256,000	14,561,091,340	11,714,116,251	11.00	8.15	3.38513333
1995	60,159,245,060	598,000	16,661,751,696	13,565,319,965	11.30	15.74	3.39220833
1996	67,629,716,981	636,000	17,718,160,377	14,033,018,868	9.00	7.19	3.39148333
1997	78,436,578,171	890,550	19,528,023,599	14,778,761,062	8.40	4.63	3.38875
1998	84,828,807,556	1,076,000	21,812,278,630	13,754,427,391	8.20	3.87	3.388
1999	90,710,704,807	1,065,300	21,144,205,249	13,653,789,443	8.10	3.08	3.39525
2000	99,838,543,960	1,235,000	22,779,979,451	16,174,959,636	9.00	2.68	3.47205
2001	97,632,008,710	509,900	21,801,850,844	17,065,868,263	9.40	2.27	3.973
2002	87,850,683,979	646,900	19,916,531,417	16,090,888,013	10.20	2.74	4.49966667
2003	82,924,503,943	237,400	20,219,675,452	18,074,562,536	10.40	4.51	5.850875
2004	78,845,185,293	1,253,300	23,330,246,462	22,257,964,940	10.70	11.27	6.19624167
2005	89,685,725,230	5,375,600	29,245,707,243	27,213,830,088	11.20	4.87	5.77883333
2006	107,484,034,871	10,042,800	33,931,336,895	32,191,268,336	10.60	7.64	5.73316667
2007	130,478,960,092	11,578,100	45,443,397,218	39,469,535,055	8.90	9.32	5.63543333
2008	162,818,181,818	9,494,600	62,909,090,909	53,800,000,000	8.70	18.32	5.4325
2009	188,982,374,701	6,711,600	59,712,047,581	47,163,995,068	9.40	11.76	5.54455331
2010	218,888,324,505	6,385,600	58,196,067,049	46,731,006,458	9.00	11.27	5.62194292
2011	236,001,858,960	-482,700	58,264,626,401	48,539,511,507	12.00	10.05	5.93282765
2012	276,353,323,880	2,797,700	67,928,934,857	45,808,657,936	12.70	7.12	6.05605833
2013	286,011,230,726	4,192,200	67,399,869,699	49,111,159,371	13.20	9.42	6.870325
2014	301,498,960,052	4,783,200	69,282,077,028	43,520,045,901	13.20	10.15	7.07760856
2015	330,778,550,717	6,885,000	71,606,518,099	43,685,421,403	10.36	10.36	7.69125833

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة ، بيانات الاستثمار الأجنبي ، من البنك الدولي (الموقع الالكتروني) World Bank, World Development Indicators, Database (الموقع الالكتروني) .online

عرض وتحليل البيانات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :

قبل البدء في تحليل البيانات لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، ذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة .

جدول (١) نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المجموع				
---	--	--	--	--

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
Y الناتج المحلي الإجمالي	١٢٩,٩	٨٩,٨٦	٣٦,٩٧	٣٣٠,٧٨
FDI الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٣,٠٧	٠,٢٥٠	٣,٠٧	١١,٥٨
EX الصادرات	٢٦,٥٨	١٥,٦٧٢	٨,٦٥	٥٣,٨
IM الواردات	٣٤,٥٣	٢١,٥٩	١٢,٩٤	٧١,٦١
In التضخم %	٩,١٨	٤,٩	٢	٢٠
U البطالة %	١٠,١٢	١,٥	٨	١٣
OP الانفتاح الاقتصادي	٥٠	١٠	٣٥	٧٢
G الاتفاق الحكومي	٢٦,٥٨٦	١٥,٦٧٣	٨,٦٤٧	٥٣,٨٠٠
Exc سعر الصرف	٤,٧٣	١,٥٤	١,٥٥	٧,٦٩

جدول (٥) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير والتي من خلالها نختبر إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

١ - دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض المتغيرات الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي-البطالة-الاتفاق الحكومي-الاستثمارات الأجنبية): ويتم عمل هذا الاختبار لمعرفة مدى ارتباط وتأثير تلك المتغيرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) من خلال حساب معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات علي حدى ، وقد تبين من التحليل وجود علاقة معنوية بين كلاً من الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ، والاتفاق الحكومي وذلك مما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، إلا أن التحليل أشار إلى وجود علاقة معنوية مع البطالة وذلك يتناقض مع النظرية الاقتصادية إلا أن ذلك قد يُعزى إلى طبيعة البطالة في مصر وهي وجود بطالة مقنعة بنسبة كبيرة في الجهاز الإداري للدولة ، وأن هناك جزء كبير من الاتفاق الحكومي يتمثل في بند الأجور وبالتالي ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي .

ومما يلي نتيجة حساب معامل ارتباط يرسون بين بعض المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي :

أ - العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما وكانت قيمته ٠,٤٥٣

$$R=$$

$$P\text{-Value} = ٠,٠٢$$

ب - العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح الاقتصادي :

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما وكانت قيمته ٠,٣٩٤

$$P\text{-Value} = ٠,٠٤٥$$

ج - العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي :

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما وكانت قيمته ٠,٨٦٨

$$P\text{-Value} = ٠,٠٠٠$$

د - العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة :

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما فكانت قيمته ٠,٥٧٢

$$p\text{-value}=٠,٠٠٣$$

هـ - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات :

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما فكانت قيمته ٠,٧٠٥

$$p\text{-value}=٠,٠٠٠$$

و - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات :

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما فكانت قيمته ٠,٦٢٦

$$p\text{-value}=٠,٠٠١$$

ل - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف :

تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون بين كلاهما فكانت قيمته ٠,٥٧٧

$$p\text{-value}=٠,٠٠٢$$

٢ - قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية :

أ - قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية :

ولقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات سوف يتم استخدام بيانات عن حجم الصادرات المصرية وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥).

وفى البداية قبل إجراء الإنحدار لابد من التأكد من وجود الجذور الأحادية فى السلاسل الزمنية المستخدمة من عدمه حيث يتم استخدام إختبار (Augmented Dickey-Fuller) للحكم على درجة سكون السلاسل الزمنية وذلك من اجل تجنب مشكلة الإنحدار الزائف (Spurious Regression) التى قد نقع فيها إذا تم التقدير فى ظل وجود الجذور الأحادية حيث فى هذه الحالة تكون نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) زائفة. ويشير (Lexports) إلى الصادرات بعد إدخال اللوغاريتم وكذلك (LFDI) إلى الإستثمارات الأجنبية بعد إدخال اللوغاريتم.

ويتم اجراء هذا الاختبار تحت فر \square عدمى وهو ان المتغيرات تعانى من مشكلة الجذور الاحادية حيث أن LFDI يشير إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بعض ادخال اللوغاريتم Lexports يشير إلى الصادرات بعد إدخال اللوغاريتم. وتوضح نتائج الاختبار ان الصادرات لاتعاني من مشكلة الجذر الأحادى حيث إن قيمة احصاء الاختبار أكبر من القيم الحرجة ولذا فإنه ساكن وكذلك الإستثمار الأجنبي المباشر يتضح انه لا يعانى من مشكلة الجذر الاحادى

$$\text{Lexports}=8.002+0.379\text{LFDI}$$

P.	Value(0.00)	(0.00)
T.	calculated	(18.761) (5.815)

وتوضح النتائج أن الإستثمار الأجنبي له تأثير معنوى على الصادرات حيث إن قيمة p.value لمعامل الإستثمارات اقل من مستوى المعنوية (5%) ولذا فإن قيمة المعامل تختلف عن الصفر ويرجع ذلك إلى

ب- قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة فى مصر ولقياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم البطالة فى الإقتصاد المصرى سوف يتم إستخدام بيانات عن عدد العاطلين فى الإقتصاد المصرى وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). ويشير $\log U\text{employment}$ إلى أعداد العاطلين فى القطاعين العام والخاص بعد إدخال اللوغاريتم كذلك يشير $\log \text{FDI}$ إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعد إدخال اللوغاريتم يتم اجراء هذا الاختبار تحت فر \square عدمى وهو ان المتغيرات تعانى من مشكلة الجذور الاحادية حيث انه نتائج الاختبار تبين ان البطالة لاتعاني من مشكلة الجذر الاحادى حيث ان قيمة احصاء الاختبار اكبر من القيم الحرجة ولذا فإنه ساكن وكذلك الإستثمار الأجنبي المباشر يتضح انه لا يعانى من مشكلة الجذر الاحادى

	$\log U\text{employment}$	$=.927+0.121\text{LFDI}$
P.	Value(0.00)	(0.638)
T.	calculated	(5.9) (.477)

وتوضح النتائج أن الإستثمار الأجنبي ليس له تأثير معنوى على البطالة حيث ان قيمة p.value لمعامل الإستثمارات اكبر من مستوى المعنوية (5%) ولذا فإن قيمة المعامل لا تختلف عن الصفر ويرجع ذلك الي ان قيمة (T) توضح ان الإستثمار ليس له اثر معنوى على معدلات البطالة فى الإقتصاد المصرى ، وقد يرجع ذلك إلى أن أثر هذه الشركات على خلق فرص عمل جديدة قد يصبح محدود ، أو قد يؤثر وجود الشركات متعددة الجنسية على العمالة تأثير سلبى نظرا لجذبها للخبرات والكفاءات

من الحكومة والقطاع العام ، أوقد يرجع إلي أن معظم المشروعات التي ينفذها الاستثمار الأجنبي قد تكون كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة نظراً للتكنولوجيا المصاحبة للإستثمار الأجنبي والتي عادةً ما تكون كثيفة رأس المال ، كما أن العديد من الشركات الأجنبية تصطبح العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية وذلك لأن إتفاقية الإستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMS) تمنع الدول المضيفة للإستثمار من فر □ عمالة محلية على الشركات الأجنبية.

ج - قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في مصر ولقياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الواردات في الإقتصاد المصري سوف يتم استخدام بيانات عن الواردات في الإقتصاد المصري وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). ويشير logimp إلى الواردات في القطاعين العام والخاص بعد إدخال اللوغاريتم ، وكذلك يشير log FDI إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعد إدخال اللوغاريتم ، ويتم إجراء هذا الاختبار تحت فر □ عدمي وهو أن المتغيرات تعاني من مشكلة الجذور الاحادية حيث إن نتائج الاختبار تبين أن الواردات لاتعاني من مشكلة الجذر الاحادي لأن قيمة إحصاء الاختبار أكبر من القيم الحرجة ولذا فنه ساكن وكذلك الإستثمار الأجنبي المباشر يتضح أنه لا يعاني من مشكلة الجذر الاحادي

$$\log imp = 8.087 + 0.383 LFDI$$

P.	Value(0.00)	(0.00)
T.	calculated	(19.450)
		(5.720)

وتوضح النتائج أن الإستثمار الأجنبي له تأثير معنوي على الواردات حيث ان قيمة p.value لمعامل الإستثمارات اقل من مستوى المعنوية (٥%) ولذا فإن قيمة المعامل تختلف عن الصفر ويرجع ذلك

د- قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي التضخم في مصر

لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري، و يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز ١٠% سنوياً، و إذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الوطنية أو الأجنبية، و نضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، ويفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

ولقياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التضخم في الإقتصاد المصري سوف يتم إستخدام بيانات عن قيم التضخم في الإقتصاد المصري وحجم تدفقات الإستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). ويشير $\log inf$ إلى قيمة التضخم بعد إدخال اللوغاريتم وكذلك يشير $\log FDI$ إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إدخال اللوغاريتم يتم إجراء هذا الاختبار تحت فر \square عدمى وهو ان المتغيرات تعانى من مشكلة الجذور الاحادية حيث انه نتائج الاختبار تبين ان التضخم لايعانى من مشكلة الجذر الاحادى حيث ان قيمة احصاء الاختبار اكبر من القيم الحرجة ولذا فانه ساكن وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح انه لا يعانى من مشكلة الجذر الاحادى

P.	Value(0.597)	$\log inf = 0.343 + 0.088 LFDI$	(0.401)
T.	calculated	(0.535)	(.401)

وتوضح النتائج أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير معنوى على التضخم حيث ان قيمة p.value لمعامل الاستثمارات اكبر من مستوى المعنوية (٥%) ولذا فإن قيمة المعامل لا تختلف عن الصفر .

و - قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف فى مصر ولقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سعر الصرف فى الإقتصاد المصرى سوف يتم استخدام بيانات عن الواردات فى الإقتصاد المصرى وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). ويشير $\log Exc$ إلى سعر الصرف بعد إدخال اللوغاريتم ، وكذلك يشير $\log FDI$ إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إدخال اللوغاريتم ، ويتم إجراء هذا الاختبار تحت فر \square عدمى وهو أن المتغيرات تعانى من مشكلة الجذور الاحادية حيث إن نتائج الاختبار تبين أن سعر الصرف لايعانى من مشكلة الجذر الاحادى لأن قيمة احصاء الاختبار أكبر من القيم الحرجة ولذا فانه ساكن وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح أنه لا يعانى من مشكلة الجذر الاحادى

	$\log Exc$	$= -0.431 + 0.174 LFDI$
P.	Value(0.173)	(0.02)
T.	calculated	(-.404)

وتوضح النتائج أن الاستثمار الأجنبي له تأثير معنوى على أسعار الصرف حيث ان قيمة p.value لمعامل الاستثمارات اقل من مستوى المعنوية (٥%) ولذا فإن قيمة المعامل تختلف عن الصفر

٣ - قياس أثر النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك شروط لا بد من توافرها فى السلاسل الزمنية حتى يتم تطبيق الاختبار وهى ان تكون السلاسل الزمنية المستخدمة لا تعانى من مشكلة الجذور الاحادية حتى لاتصبح النتائج التى نحصل عليها نتائج زائفة (spurious regression) وبالتالي سوف نستخدم اختبار Augmented Dickey Fuller للحكم على وجود الجذور الأحادية وسنقوم بتطبيق الاختبار على الاستثمار الأجنبي والنتائج المحلى كما يلى

ويتم اجراء هذا الاختبار تحت فر □ عدمى وهو أن المتغيرات تعاني من مشكلة الجذور الاحادية حيث أن LFDI يشير إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بعض ادخال اللوغاريتم LGDP يشير إلى الناتج المحلى الاجمالي بعد إدخال اللوغاريتم. وتوضح نتائج الاختبار أن الناتج المحلى الاجمالي لا يعاني من مشكلة الجذر الأحادى حيث ان قيمة إحصاء الاختبار أكبر من القيم الحرجة ولذا فانه ساكن والإستثمار الأجنبي المباشر يتضح انه لا يعاني من مشكلة الجذر الأحادى قيمة احصاء الاختبار اكبر من القيم الحرجة. بعد اختبارات السكون اللازمة لتقدير هذه العلاقة هي نفس الإختبارات التى تم إجرائها فى الإختبار السابق. لتقدير العلاقة سوف يتم إجراء انحدار ويأخذ الشكل التالى $LGDP = \alpha + \beta LFDI$ $LGDP = 8.823 + 0.355 LFDI$ $T. \text{ calculated } (17.05) (4.262)$ $P. \text{ Value } (0.00) (0.00)$ ويتضح من هذه التقدير ان قيمة (p.value) لمعامل التقدير اقل من مستوى المعنوية (5%) وكذلك فإن قيمة (T) تؤكد أن هذا المعامل معنوي يتضح ان هذه العلاقة معنوية عند درجة ثقة 99% .

ولذا فيمكن القول بوجود علاقة موجبة بين نمو الناتج المحلى الإجمالى وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن التأثير ضعيفاً، أى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالي ولكن بمقدار ضئيل في تلك الفترة .
٤ - نموذج قياسي لقياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي : بعد حساب معاملات الارتباط تم عمل نموذج قياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام النموذج النيو كلاسيكي

$$Y = F(U, G, OP, U/Y, FDI)$$

$$\ln Y = 6.35 + 0.028 \ln FDI -$$

$$0.049 \ln U + 1.2931 \ln OP + 0.952 \ln G$$

وقد دلت النتائج علي مايلي :

- أ - أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر بشكل إيجابي علي النمو الاقتصادي ، حيث بلغت قيمة $\beta_1 = 0.0280$
ب - أن البطالة لها دور سلبي علي النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة - $\beta_2 = 0.049$
ج - كما أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر بشكل كبير علي النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة $\beta_3 = 1.293$
د - أن الانفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير علي النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة $\beta_4 = 0.952$
وجاءت النتائج جميعها متفقة مع النظرية الاقتصادية .

رأياً: النتائج**مما سبق يتضح ما يلي :**

- ١ - وجود علاقة معنوية بين كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، درجة الانفتاح الاقتصادي ، والانفاق الحكومي مما يتفق مع النظرية الاقتصادية ؛ كما أن هناك علاقة معنوية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي وهذا مما إلا أن ذلك قد يُعزى إلى طبيعة البطالة في مصر .
- ٢- أن الإستثمار الأجنبي له تأثير معنوي وموجب على النمو الإقتصادي فى مصر ، مما يؤكد صحة الفر □ الأول والذي ينص على أنه " يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي " .
- ٣- أن النمو الإقتصادي له تأثير معنوي فى جذب مزيد من الإستثمار الأجنبي إلى الإقتصاد المصرى ، مما يؤكد صحة الفر □ الثاني والذي ينص على أنه " للنمو الإقتصادي أثر إيجابي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر " .
- ٤- أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي على كلٍ من الصادرات ، الواردات ، وأسعار الصرف ؛ كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على كلٍ من البطالة والتضخم لأسباب ذكرت في الدراسة؛ مما يؤكد صحة الفرض الثالث والذي ينص على أنه " يوجد أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الإقتصادي فى مصر .
- ٥- أن للحوافز التشريعية والضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث اتضح من الدراسة أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة زادت في أعوام (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) نتيجة للتعديلات الضريبية في تلك الفترة .
- ٦- أن عدم الاستقرار السياسي كان له أثر سلبي واضح على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١١ والأعوام التالية لها وهي الفترة التي شهدت ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث سياسية .

التوصيات : وتوصي الدراسة بما يلي :

- ١- العمل على إزالة معوقات الاستثمارات الأجنبية سواء كانت إدارية أو تشريعية وذلك من خلال تبسيط الاجراءات وتعميم فكرة مجمعات الاستثمار وتفعيل خدمة الشباك الواحد ، واستقرار التشريعات الاقتصادية لما لذلك من تأثير إيجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة إيجاباً على النمو الإقتصادي فى مصر .
- ٢- العمل على زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث وجد أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر .

- ٣- العمل على زيادة الانفتاح الاقتصادي حيث يوجد معامل ارتباط قوي بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٤- العمل على زيادة الانفاق الحكومي وخاصة في مجال تحسين البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات مع الاهتمام بتوفير الطاقة بالتكلفة المناسبة حيث تبين وجود معامل ارتباط قوي بين الانفاق الحكومي وبين الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٥- العمل على زيادة الصادرات وإزالة معوقاتهما والاهتمام بجودة المنتج المصري لرفع القدرة التنافسية له في الأسواق الخارجية حيث يوجد علاقة معنوية قوية بين الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٦- العمل على استقرار سعر الصرف لزيادة ثقة المستثمر الأجنبي حيث يوجد علاقة معنوية قوية بين سعر الصرف وبين الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٧- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك من خلال إزالة التوتر بين فئات المجتمع ، واستهداف التضخم والتنسيق بين كل من السياسة النقدية والمالية حيث اتضح من البحث التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر .
- ٨- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج له من خلال مكاتبنا في الخارج ، وتوجيهه إلى قطاعات اقتصادية يحقق فيها هذا الاستثمار قيمة مضافة للاقتصاد المصري.
- ٩- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب الجيد لتوفير عمالة ماهرة يسعى إليها المستثمرون الأجانب لتوظيفهم .
- ١٠- دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية مثل دول شرق وجنوب آسيا وذلك للاستفادة من هذه التجارب الناجحة.
- ١١- توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار علي وجه الخصوص، والتشريعات المالية والضريبية .

المراجع :

- ⁱ- Salts, I.S, "The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third World: Theory and evidence," RI vista International di Science Economic he Commercial. PP. 617-633, 1992.
- ⁱⁱ- أحمد مبروك محمد خليفه ، إبراهيم سيد عبداللطيف محمود الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠م) ، ص ٦ .
- ⁱⁱⁱ- Hong,k. (1997) Foreign Capital and Economic Growth in Korea(1990 – 1970) Journal of Economic Development, Vol.22.P88.
- ^{iv}- Thomsen,S. (1999),SouthEast Asia : The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development,working papers on international Investment ,OECD p.25
- ^v- كريمة فرحى، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول النامية دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، الجزائر، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (٢٠١٣).
- ^{vi}- رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل، اطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعدية الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية " دراسه ميدانيه "، رسالة دكتوراة، عين شمس(٢٠٠٣).
- ^{vii}- معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جامعة ظفار مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، (٢٠٠٩) .
- ^{viii}--Osinubi, Tokunbo S. and Lloyd A. Amaghionyeodiwe (2010) , Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria, Review of Economic and Business Studies. 1: 105 – 127

^{ix} على لطفي ، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، المؤتمر السنوي الثاني عشر الذي تنظمه وحدة أ. د. رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١ - ٢ ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

*World Bank “ The Role of foreign direct Investment in Development “ Development committee meeting , Washington D.C.1991 .P.5

^xمؤسسة التمويل الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الدروس المستفادة من الخبرات العالمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، سبتمبر ، ١٩٩٧ ، ص ٩ .

^{xii}عبيير فرحات علي ، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا ، المؤتمر السنوي الثاني عشر الذي تنظمه وحدة أ. د. رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١ - ٢ ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

^{xiii}زينب عليوة (٢٠١١). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ١٩(٢).

^{xiv}أمل جميل عبد الفتاح (٢٠١٣) ، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو من خلال الخارجيات ، دراسة مقارنة بين مصر والصين والهند ، رساله دكتوراة ، عين شمس .

^{xv}عبيير فرحات ، المصدر السابق ، ص ٩ .

^{xvi} - اميرة حسب الله (٢٠٠٥). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر) . الاسكندرية الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠ .

^{xvii} - الفاتح محمد عثمان، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠م

- xviii- أحمد مبروك محمد خليفه ، إبراهيم سيد عبداللطيف محمود الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي ، مصدر سابق، ص ٣ .
- xix- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٦ ، ص ٣٩ .
- xx- سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت ص ٢٩
- xxi- على لطفي ، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، ص ٣٠
- xxii- أحمد مبروك محمد خليفه ، إبراهيم سيد عبداللطيف محمود الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ٩ .
- xxiii- عبد السلام أبو قحف ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية (الأصول التعليمية والأدلة التطبيقية) ، منشورات الحلبي الحقوقية (ط ٢) ، ٢٠٠٣ ص ٤٩ .
- xxiv- منور أسرير ، عليان نذير ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصادية شمال افريقيا ، العدد ٢ ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ١١٧ .
- xxv- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي - مجموعة النيل العربية للنشر ، مصر ٢٠٠٢ ص ١٩٣ .
- xxvi- www.investment.go.eg
- xxvii- إيناس رفعت صالح " دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي " رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠٠٠ ، ص ١٩
- xxviii- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٩ .
- xxix- المصدر : جدول رقم (٥) .
- xxx- المصدر السابق .

xxxii - وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة .

xxxiii - على لطفي واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

xxxiv - المصدر : جدول (٥)

xxxv - رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة للتجارب في كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، مكتبة الكتب العربية ، طبعة ٢٠٠٢ ، ص ٣٥١ .

xxxvi - على لطفي ، واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

xxxvii - عبير فرحات علي ، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ، مصدر سابق ، ص ١٣ - ١٥ .

xxxviii - Pauline Baker, " Obstacles to Private Sector Activities In Africa "paper prepared for the Bureau of Intelligence and Research, Department of State, January , 2003 .

xxxix - عبير فرحات علي ، الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

المواقع الالكترونية:

- www.investment.go.eg

- www.UNCTAD,statistic,database,online

www.worldbank,development,indicators,database,online